أثر التعديل الدستوري 2020 على عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر

Impact of the Constitutional Amendment 2020 on the democratic transition process in Algeria

حمزة خليفة*[1]، سمير بارة [2]

[1]جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، khelifa.hamza07@gmail.com

[2] جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، Samir.bara@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/13 تاريخ القبول: 2022/06/03 تاريخ النشر: 2022 /06/15

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين التعديل الدستوري والانتقال الديمقراطي في الجزائر، من خلال التركيز على التعديل الدستوري لسنة 2020، عبر التعرض لمختلف الترتيبات والإجراءات والعمليات المتبعة في إقراره، سواء تعلق الأمر بالظروف والدواعي المنشأة له أوفيما يخص طبيعة مضامينه أو الأهداف والغايات المرجوة منه. حيث خلصت دراستنا إلى استمرار تبعية المسلك في مسار هذا التعديل، فقد كانت إصلاحات جزئية أحادية الجانب مرتبطة بظروف أنية في حين كانت اللحظة التاريخية(الحراك الشعبي) سانحة لإدراج تعديلات شاملة توافقية تخدم فعلا مشروع الانتقال الديمقراطي المنشود.

كلمات مفتاحية: التعديل الدستوري، الانتفال الديمقراطي، النظام السياسي، الإصلاح السياسي، الحراك الشعبي.

Abstract:

This study seeks to clarify the relationship between the constitutional amendment and the democratic transition in Algeria, by focusing on the constitutional amendment for the year 2020, by exposing the various arrangements, procedures and processes used in its approval, whether it is related to the circumstances and the reasons for which it was established or regarding the nature of its contents or the desired goals and objectives. The continuation of the path in the course of this amendment, as it was partial and unilateral reforms linked to current circumstances, while the historical moment (the popular movement) was an opportunity to include comprehensive and consensual amendments that actually serve the desired project of democratic transition.

Keywords: Constitutional amendment, democratic transition, political system political reform, popular movement

1–مقدمة

*المؤلف المرسل

يعتبر التعديل الدستوري من أهم أدوات الإصلاح السياسي، باعتباره آلية لموائمة النصوص القانونية مع الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثّقافي ومن جهة أخربعتبر الدستور كإطار لتحديد شكل نظام الحكم وأسلوب الانتخاب ووضع بدائل مؤسسية وتنظيمها نتيجة ما هو مستحدث في الحياة العامة للشعوب،،وهذا طبعا للتجاوز الأزمات الحادثة واستيعاب للتحولات الراهنة والممكنة

لقد تدرج النظام السياسي الجزائري على إجراء عدة تعديلات دستورية خاصة على دستور1996،حيث في سنة 2002 تم إجراء تعديل دستوري حول مسالة دسترة الأمازيغية كلغة وطنية ، وفي سنة 2008تم إجراء تعديل دستوري جزئي ،مس ثلاث مجالات،تنظيم السلطة التنفيذية وحماية رموز الثورة وترقية الحقوق السياسية للمرأة ،ثم التعديل الدستوري لسنة2016 الذي تضمن عدة تعديلات جزئية على مستوى،حقوق وحريات المواطن وتنظيم سلطة الدولة ومؤسساتها الدستورية، وكذلك الرقابة على أعمال الحكومة، وأخر تعديل دستوري الذي عرفته الجزائر كان سنة2020

حيت تنطلق دراستنا من ضرورة فهم طبيعة التعديل الدستوري2020 باعتباره أهم تعديل من ناحية عمق المضمون ومدى التأثير،ومن ناحية الظروف الخاصة التي عرفتها البلاد خاصة الحراك الشعبي 22 فيفري2019 حيث تضمن تعديلات جزئية في ستة محاور أساسية تعلقت بالحقوق والحريات،والفصل بين السلطات والقضاء والمحكمة الدستورية بديلا عن المجلس الدستوري، والشفافية،والوقاية من الفساد ومكافحته، والسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بدل الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات وهذا التعديل الأخير ذو أهمية كبرى في مسار الانتقال الديمقراطي برمته،على نحو يضمن فاعلية أكبر وديمومة أطول ،وهنا تبرز ضرورة طرح الإشكال التالي:

هل ساهمت مضامين التعديل الدستوري لسنة 2020 في تفعيل مشروع الانتقال الديمقراطي المنشود في الجزائر ؟

2. توطئة مفاهمية لمتغيرات الدراسة

1.2 التعديل الدستوري:

لتوضيح معنى التعديل الدستوري وجب اولا التطرق إلى مفهوم الدستور باعتباره أصل المصطلح المراد توضيحه،إذن الدستور هو مجموعة من القواعد التي تحدد شكل الدولة (بسيطة أم مركبة)، ونظام الحكم فيها (ملكي أم جمهوري)، وشكل الحكومة (رئاسية أم برلمانية أم شبة رئاسية)، وتبين السلطات العامة التي تباشر بها الدولة وظائفها واختصاص كل منها وعلاقتها ببعضها[1]

وتعني أيضا كلمة دستور وفق القانون الدستوري الفرنسي على أنه القانون الأساسي للأمة[2]

وواجبات الحكومة والتي تضمن للمواطنين حقوقهم الأساسية.[3]

[1] . عماد الفقي، الدستور، الحالة المصرية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مصر،2012، ص13

[2] Dictionnaire LAROUSSE, 2 édition, France: Maury-Eurolivre, Manchecourt, Mai 2001, p 89.

[3]. قاموس ويبستر تم الإطلاع عليه بتاريخ :2020/12/18على الساعة 21:10 على الرابط التالي :
https://www.merriam-webster.com/dictionary/constitution

إذن مدلول تعديل الدستور مرتبط بمدى جمود الدستور أو مرونته حيث أن الدساتير الجامدة ،تقيد عملية التعديل وتزيد من تعقيدات إجرائها ، بينما الدساتير المرنة فعملية التعديل ممكنة إلى حد بعيد وفق ما تمليه اعتبارات قانونية ناظمة أو لتحولات سياسية طارئة ،وهذا ما يسمح بإضافة نصوص جديدة أو حذف نصوص ما سارية المفعول[1]

وقد أشار مونسيكيو في كتابه روح القانون إلى أهمية صياغة الدستور أو تغييره باعتباره وسيلة ناظمة توافقية للواقع السياسي والمجتمعي مع النصوص القانونية من خلال :"أن أكثر الحكومات ملاءمة للطبيعة هي التي تكون ذات وضع يوافق أكثر من غيره وضع المجتمع الذي قامت من أجله.[2]

والهدف من التعديل الدستوري هو إيجاد الوسائل المقبولة لترشيد السلطة، وحل التناقض داخل النظام السياسي وتحديد هويته بدقة من أجل تحقيق الاستقرار والاستمرارية، والتكيف مع المتغيرات وآفاق المستقبل الجديدة وضبط مسؤوليات السلطات والمؤسسات الدستورية. لأن الهدف الأساسي منه هو إيجاد الوسائل المقبولة لترشيد السلطة، وحل التناقض داخل النظام السياسي وتحديد هويته بدقة من أجل تحقيق الاستقرار والاستمرارية، والتكيف مع المتغيرات وآفاق المستقبل الجديدة وضبط مسؤوليات السلطات والمؤسسات الدستوري[3]

2.2 الانتقال الديمقراطي

يشير معنى الانتقال الديمقراطي إلى أنه عملية الانتقال من حال إلى أخر ومن مكان إلى مكان أخر، وعلى ضوء ذلك فالانتقال الديمقراطي هو الانتقال من نظام حكم إلى نظام حكم ديمقراطي.

وقد عرفه صامويل هنتغنتون Samuel Huntington :بأنه مجموعة حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي.

وقد أشار أودونيل شوميتر Odonnell and Schmitter إلى الانتقال الديمقراطي بأنه المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وأخر.[4]

كما أن مفهوم "الانتقال الديمقراطي" يشير من الناحية النظرية إلى مرحلة وسيطة يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم أو إسقاطه، لتليها خطوة تشكيل نظام ديمقراطي جديد. وفي أغلب الأحيان تشمل عملية الانتقال مختلف عناصر النظام السياسي كالبنية الدستورية والقانونية، والمؤسسات السياسية وحتى الإدارية والعمليات السياسية، وايضا تشمل إعادة تصورات جديدة مرتبطة بقيم الديمقراطية كالمواطنة. إضافة إلى ذلك، فقد تشهد مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية صراعات ومساومات وعمليات تفاوضية بين الفاعلين الأساسيين في الفضاء السياسي والاجتماعية.

كما توصف عملية الانتفال الديمقراطي بأنها مرحلة معقدة بطبيعتها، نتيجة تداخل عدة متغيرات التي تتحكم فيها وهذا طبعا ما يحدد شكل مساراتها ونتائجها ، وفي السياق نفسه قد يتم الوصول إلى مرحلة جديدة تتمثل في ترسيخ النظام الديمقراطي، أو

---

[1] . نفيسة بختي ،التعديلات الدستورية في الوطن العربي بين العوائق والحلول ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتواره في القانون العام :2015-2016،جامعة تلمسان، ص28.

[2]. بوزيان عليان ، الهندسة الدستورية الحديثة،دراسة تطبيقية على الدستور الجزائري،مجلة القانون جامعة غليزان ،(الجزائر)،العدد 06،جوان2012،ص 23.

[3]. أمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2007 ،ص128

[4]. فاتح النور رحموني، مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي، مداخلة في الملتقى الوطني اشكاليات المأسسة وآفاق الانتقال الديمقراطي في شمال افريقيا 08ديسمبر2020،جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ،ص29

يترتب عنها انتكاس وذلك في حال حدوث أزمة وعدم توافق الفواعل، وهذا ما ينجر عنه صراع داخلي أو حرب أهلية أو ظهور نظام تسلطي جديد.[1]

وفي نفس السياق تشير بعض الادبيات بأن الدمقرطة Democratization مرادف لمصطلح الانتقال الديمقراطي، حيث تشير الدمقرطة إلى عملية إقامة نظام ديمقراطي أين يمثل الانتفال الديمقراطي إحدى مراحلها والتي يتم فيها وضع حد للحكم التسلطي انطلاقا من التوافق على اعتبار الانتخابات كألية لتمثيل الشعب في مؤسسات الدولة ومن يحكمه ،واقترانها أيضا بفسح الباب للحريات العامة و وحق المشاركة في تسيير نظام الحكم.[2]

مماسبق يمكن اعتبار الانتقال الديمقراطي من الناحية الاجرائية أنه مجموع الترتيبات والخطوات المنتهجة للخروج من نظام حكم الشمولي إلى نظام حكم ديمقراطي ،ويبقى نجاح عملية الانتقال رهينة المكتسبات المحققة في مجال الممارسة الديمقراطية والتي تسهم في تجسيد الترسيخ الديمقراطي .

3. دواعي وأسباب التعديل الدستوري لسنة 2020

1.3 من الناحية القانونية:

إن الحديث عن التعديل الدستوري يجرنا إلى أهمية التطرق للدوافع القانونية، فالتعديل الدستوري لسنة 2020 جاء لسد الثغرات القانونية التي عرفتها الوثائق الدستورية السابقة ،بما يتماشى مع التحديات الحاصلة أو المستقبلية،وهذا ما يعرف بإكمال النقص التشريعي وذلك بتغطية أي فراغ قانوني قد يوحي بعيب او خلل في الصياغة أو نقص كبير لم يشمل ما يجب التطرق له أو بتجاوز نصوص لم تصبح قادرة على ملائمة التحولات الحاصلة وهذا يدخل ضمن الأسباب التي تدعو لإجراء تعديلات في أغلب دساتير الدول.

2.3 من الناحية السياسية:

التعديل الدستوري لسنة 2020 جاء في ظل ظروف سياسية خاصة، اتسمت بالصراع الحاد حول السلطة، والذي تأثرت به الجماهير من خلال الحراك الشعبي، الذي جاء كانتفاضة ضد العهدة الخامسة للرئيس السابق والمطالبة بتجسيد نظام ديمقراطي حقيقي، وهذا ما ترتب عنه إزاحة هذا الأخير من دائرة الحكم للتدخل البلاد في مرحلة انتقالية تحت إشراف رئيس الدولة عبد القادر بن صالح ،الذي تمكن من تسيير شؤون الحكم إلى غاية إجراء الانتخابات الرئاسية بتاريخ 2019/12/12 ،التي فاز فيها الرئيس الحالي عبد المجيد تبون، والذي عبر في حملته الانتخابية عن رغبته في تعديل الدستور حيث أعتبره من أولويات أجندته السياسية إضافة إلى تعديل قانون الانتخابات وتحديد المجالس المنتخبة

[1]. حسنين توفيق إبراهيم، الإنتقال الديمقراطي إطار نظري،مركز الجزيرة للدراسات تم الاطلاع عليه بتاريخ :2021/08/29على الساعة12:45،على الرابط التالي : https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html

[2]. آمنة بوعلام ، علام ساجي ،العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي ، مداخلة في الملتقى الوطني اشكاليات المأسسة وآفاق الانتقال الديمقراطي في شمال افريقيا ،08ديسمبر2020،جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ،ص68

وكما أسلفنا الذكر فعزم الرئيس على إجراء تعديل دستوري كان استجابة لما أملته الظروف السياسية ولما شهدته الساحة السياسية من حركية ونقاشات وضغط شعبي ، فالتعديل الدستوري لسنة 2020 نستطيع القول بأنه استجابة لمطالب الحراك الشعبي وسبيل لبناء الديمقراطية و محاربة الإقصاء والفساد وأخلقه المجتمع حسب تعبير رئيس الجمهورية الحالي الذي دعى لإجراء هذا التعديل تحت مسمى الجزائر الجديدة.[1]

3.3 من الناحية الاجتماعية والثقافية:

لقد جاء التعديل الدستوري لسنة 2020 في ظل ظروف اجتماعية سيئة وحالة غير مستقرة للمجتمع الذي يعاني من الإقصاء والتهميش لاسيما فئة الشباب وهذا ما أنتج ظاهرة الهجرة الغير شرعية ،إضافة إلى ارتفاع جرائم الاختطاف وتنامي ظاهرة الخطاب العنصري والعنف الفكري خاصة ما خلفته تداعيات المسألة الثقافية (الأمازيغية)، حيث شهدت الساحة السياسية تدافع وضغط كبي سعى من خلاله الناشطون الأمازيغ لكسب اعتراف أكبر بالوجود الثقافي الأمازيغي من السلطات العليا.[2] وهذا ما أدى إلى صراع هوياتي بين أوساط الجماهير وحتى على مستوى الأحزاب السياسية مما شكل حالة استقطاب هوياتية، وهذا ما انعكس سلبا على رمزية الثوابت الوطنية ،إضافة إلى تجذر المناطقية والجهوية مما أعطى انطباع سيء خاصة للسكان الجنوب الذي يعانون من نقص في التنمية وضعف في مستوى الخدمات وغيرها من المشاكل والآفات الاجتماعية إضافة إلى ذلك انتشار ظاهرة الفساد والتي مست جميع القطاعات والمستويات فحسب الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد إن الجزائر من الدول العربية التي لم تعتمد على استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد.[3]

3.3 من الناحية الاقتصادية:

إن الظروف الاقتصادية التي سبقت التعديل الدستوري لسنة 2020 ليست بأحسن من قبلها، بل استمرت تأثيراتها ،خاصة مع استمرار الاعتماد على المحروقات ،وهذا ما قلل من فرص الانتاج والتصدير والاستثمار في باقي القطاعات ، مما أسهم في زيادة حجم الواردات مما استدعى الاعتماد على ألية التمويل الغير تقليدي لعجز الموازنة.[4] وهذا ما أدى إلى استنزاف الخزينة العمومية التي عرفت عجز أخر نتيجة الفساد الممنهج عبر دعم المشاريع الاستثمارية التي كانت غطاء لنهب الاموال ،إضافة إلى ذلك تزايد ارتفاع الأسعار وندرتها ،خاصة مع ارتفاع أسعار وقود السيارات الذي شكل تذمر في الأوساط الشعبية ،وعدم قدرة السلطات تسيير ملف السيارات بين الاستثمار الداخلي فيها وبين الاستمرار في عمليات

---

[1]. عبد الله هوادف،مسودة التعديل الدستوري في الجزائر سياقاته وانعكاساته على المشهد السياسي،تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة ، يونيو 2020، ص03.

[2]. ياسين عبد الرحمن،الانتماء للهوية والإصلاح الدستوري في الجزائر،توفيق الإيديولوجيات لتحقيق الانتقال السلمي، مبادرة الإصلاح العربي 28 أكتوبر2020، ص07

[3]. أنظر المواد 52،54،58،59 من التعديل الدستوري 2020.

[4]. تقرير صندوق النقد العربي، أفريل 2019 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021/12/16على الساعة: 20:50 على الرابط التالي : https://www.amf.org.ae/sites/default/files

استيرادها.[1] إضافة إلى تدهور قيمة الدينار الجزائري الذي عرف نزول كبير في قيمته طوال السنوات السابقة وهذا ما انجر عنه ارتفاع مستويات التضخم.

إضافة إلى ذلك ملف الغاز الصخري الذي أعيد فتحه من قبل الرئيس عبد المجيد تبون، وهذا ما انجر عنه جدل كبير من قبل الاحزاب السياسية والمنظمات البيئية المناهضة للاستثمار في هذا المورد الطبيعي، مما سبق يتضح أن الظروف الاقتصادية كانت خلفية لإعادة النظر في الوثيقة الدستورية لسنة 2020 للخروج من الوضع الاقتصادي المتأزم من ناحية الظروف الخارجية والاقليمية: إن المجال الإقليمي للبلاد خاصة خلال عشر سنوات الماضية متأزم نتيجة الأثار المترتبة عن ثورات الربيع العربي خاصة على حدودها مع الجارة ليبيا زيادة على ذلك نمو حركات إرهابية في دول الساحل منها الجارة مالي وعلى نحو أخر ملف الصحراء الغربية الذي عرف تطورات زادت من حدة التوتر مع المملكة المغربية ،زيادة على ذلك تراجع دور الجزائر في الساحة الدولية والإقليمية فهاته الظروف كلها سبقت إجراء الاستفتاء الشعبي حول تعديل الدستور لسنة 2020.[2] إضافة إلى ذلك تزايد تهجم الطرف الفرنسي على الجزائر والتشويش على سير العملية السياسية والتدخل في شؤونها الداخلية ،خاصة ما تعلق بالحراك الشعبي ومحاولة التأثير عليه سواء من طرف القوى الرسمية او الغير رسمية ومساومة السلطة بما يخدم مصالحها.[3]

4. مضمون التعديل الدستوري لسنة 2020:

1.4 الديباجة و المبادىء التي تحكم المجتمع :

حمل التعديل الدستوري لسنة2020 العديد من النقاط والمسائل حيث كان من اهم النقاط المدرجة في الديباجة ،دسترة الحراك الشعبي 22فيفري 2019 ، الذي يعتبر اهم محطة تاريخية شكلت تحول كبير في المجال السياسي والاجتماعي للنظام السياسي لبناء جزائر جديدة،كما تضمنت الديباجة تمسك الدولة بمحاربة الفساد ومواصلة القضاء عليه،على اعتبار ان الفساد الذي شمل كل مفاصل الدولة فد خلف اثار سلبية في كل مجالات الحياة سواء على مستوى هياكل الدولة او المجتمع .

كما نصت نفس الديباجة على ضرورة حماية البيئة والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، في ظل التغييرات المناخية التي قد تتسبب في نقص هذه المادة الحيوية التي تتطلب محافظة ،وكذلك الاعتراف بالطاقة الشبابية وضرورة إشراكها الفعلي في عملية البناء وهذا اول مرة يتم تضمينه في الدستور اجزائري.

---

[1]. ساست بوست 06 أسباب تخيف الجزائريين من عام 2018 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/12/16 على الساعة 21:00 على الرابط التالي : https://www.sasapost.com/this-is-what-the-algerians-expect-in-2018

[2]. عبد الله هوادف، مرجع سابق،ص03.

[3]. موقع الجزيرة نات تم الاطلاع عليه بتاريخ :2021/12/16 على الساعة 22:22 على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/4/16

2.4 في باب الحقوق والحريات العامة :

أكد التعديل الدستوري السابق (2016)على البعد الأمازيغي وترسيم تمازيغت كلغة وطنية ورسمية،أما التعديل الدستوري لسنة 2020 قد ذهب إلى إدراج هذه المادة ضمن المواد الصماء الغير قابلة للتعديل في المادة منه 223.[1]

وهذا ما يشير إلى نية السلطة ورغبتها في إنهاء استغلال هذا الملف كأداة ضغط ومساومة ،إلا ان هذه القضية شكلت نقاش واسع لدى الأحزاب السياسية والرأي العام الوطني بين رافض ومؤيد خاصة في مرحلة الحراك الشعبي، وفي نقطة ذات صلة قد شكل ذلك امتعاض لدى القوميين العرب والإسلامين واعتبروه تهديد للثقافة الإسلامية وتشجيعا لعلمنة المجتمع ،كما أن سكان منطقة القبائل أنفسهم اعتبروا ما جاء في التعديل الدستوري ما هو إلا تلاعب لغياب نصوص تضمن استعمال التمازيغت كلغة رسمية[2]، ونفس التعديل في ديباجته دستور الحراك الشعبي 22 فيفري2019، باعتباره تحول اجتماعي وسياسي.

لقد تضمن التعديل الاخير عدة مكتسبات في مجال توسيع دائرة الحقوق وفسح المجال امام الحريات العامة، إلى جانب ذلك منح حريات اكبر للأحزاب السياسية وتسهيل إنشاء الجمعيات وفتح المجال امام حرية الصحافة وفي سياق ذي صلة تم التطرق اول مرة للصحافة الإلكترونية إلى جانب الصحافة المكتوبة والسمعية والبصرية.[3]

حيث انه ومن خلال الاطلاع على نص التعديل الدستوري الاخير نلاحظ توسيع لدائرة الحقوق المدنية والسياسية والحريات الأساسية التي أرفقت بضمانات تؤكد سهر المشرع على وضعها إجرائيا،وهذا طبعا سيمح بخلق بيئة مناسبة لتجسيد قيم الديمقراطية .

2.4 في باب السلطات:

إن التعديل الدستوري لسنة2020لم يخرج عن سياق التعديل الذي سبقه رغم تعهد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في خطابه الموجه الأمة بمناسبة تأدية اليمين الدستورية بعد فوزه في الاستحقاقات الرئاسية 2019بأنه وفي إطار بناء الجمهورية الجديدة عازم على تقليص هيمنة وانفراد رئيس الجمهورية بالسلطة[4].

---

[1]. أنظر المادة 223 من التعديل الدستوري لسنة2020.

[2]. ياسين عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 08.

[3]. أنظر المواد 52،54،58،59 من التعديل الدستوري 2020.

[4]. أنظر خطاب رئيس الجمهورية جريدة الشرق الاوسط (جريدة العربية الدولية)، شوهد بتاريخ :2022/01/25 على الساعة 13:47 على الرابط التالي:
https://aawsat.com/home/article/2043666/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D8%AF-%D8%A8%D9%80%C2%AB%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-

وفي إطار الصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية المرتبطة بسياسة الدفاع الوطني فالتعديل الدستوري لسنة 2020 خوله إمكانية إقرار إرسال وحدات عسكرية للخارج وهذا ما يعزز من دوره في الدفاع عن المصالح الحيوية والاستراتيجية للدولة ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للدول وجماعات الإتجار بالمخدرات والبشر وكذلك تمكينه من تنظيف الأجواء الإقليمية عبر تجفيف منابع الإرهاب على الحدود لاسيما مع دول الساحل.[1]

وفي نفس الباب استحدث المشرع شكل جديد في ممارسة السلطتين التشريعية والتنفيذية، من خلال اعتماد الأغلبية الرئاسية في حالة فوزها في التشريعيات وعلى ضوء ذلك يتم تعيين منصب وزير اول من طرف رئيس الجمهورية ، وفي حال إذا ما أسفرت الانتخابات التشريعية على أغلبية برلمانية يقود الحكومة رئيس الحكومة.[2]

والتعديل الدستوري لسنة2020أكد على تعزيز مكانة السلطة التشريعية على المستوى التشريعي والرقابي ، حيث أعطى أغلب حالات التشريع للبرلمان صاحب الحق الأصيل من خلال تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية في عملية التشريع عن طريق الاوامر إلا في الحالات المستعجلة المنصوص عليها دستوريا و في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو خلال العطلة البرلمانية[3].

وكذلك التعديل الدستوري لسنة 2020 إضافة إلى الأليات الدستورية للرقابة على أعمال وانشطة الحكومة فقد مكن المعارضة البرلمانية من المشاركة الفعلية في الأشغال البرلمانية والحياة السياسية حيث منحها حق إخطار المحكمة الدستور وه\ا ما يعزز أليات الراقابة وفيما تعلق بالضمانات الدستورية لاستقلالية السلطة القضائية من خلال نفس التعديل نجد انه عالج مسائل مستحدثة ترتبط بحماية القاضي وهيئة الدفاع من اجل ضمان محاكمات عادلة.[4]

وفي اطار إقراراستقلالية القضاء وتجسيدها،وضع المشرع مجموعة من المواد الضامنة لاستقلالية القاضي وحمايته من اي ضغط قد يتعرض اليه او ما يعترض المحاكمات العادلة وهذا مانصت عليه المادة 172[5]وتجدر الإشارة إلى ان الضمانات المقدمة لاستقلالية السلطة القضائية لم تخرج عن الطابع الشكلي باعتبار أن المجلس الأعلى للقضاء هو الضامن لاستقلالية القضاء وفي نفس الوقت يترأسه رئيس الجمهورية وهذا ما قد يتنافى مع مبدأ الاستقلالية.

3.4 في باب مؤسسات الرقابة:

%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%B9%D8%A9%C2%BB-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%81%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B5%D9%8A%D8%A8

[1]. تقرير رقم 01، الجزائر 2019 من الحراك إلى الإنتخابات ،وحدة الدراسات السياسية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات فيفري 2020 ص31.

[2]. أنظر المادة 103،104،105 من التعديل الدستوري 2020

[3]. انظر المادة 142 من التعديل الدستوري 2020.

[4]. أنظر المادة ،176 من التعديل الدستوري 2020.

[5] . أنظر المادة ،172 من التعديل الدستوري 2020.

تعد مسألة المؤسسات المعنية بالرقابة على دستورية القوانين ذات أهمية بالغة ولها عناية خاصة في أي دستور لارتباطها بحماية أسمى وثيقة قانونية في الدولة واحترام قوانين الجمهورية والحفاظ على استقلالية مؤسساتها الدستورية.

حيث ذهب المشرع إلى الأخذ بالمحكمة الدستورية كمؤسسة رقابية تتمتع برقابة قضائية وسياسية، مدعمة بصلاحيات وضمانات تعزز من حيادها واستقلاليتها وفاعليتها بدل المجلس الدستوري الذي كان معنيا بمهمة الرقابة على دستورية القوانين ،فقد أدرج المشرع في اطار المحكمة الدستورية،شرطية تخصص أعضائها في مجال القانون الدستوري وخبرتهم القانونية وعدم ثبوت انتماءات حزبية لأعضائها، وبالعودة إلى التشكيلة التي تم اعتمادها في المحكمة الدستورية,نجدأنه تم استبعاد تمثيل أعضاء البرلمان فيها، عكس المعمول به في التعديل الدستوري لسنة2016 الذي ضمن التساوي في التمثيل بين السلطات الثلاث في المجلس الدستوري ،وهذا طبعا ما يطرح إشكال تمثيل سلطة دون أخرى على غرار السلطة التنفيذية والقضائية التي تتمتع بعضوية في تشكيلة المحكمة الدستورية.[1]

وبخصوص الرقابة على الانتخابات فقد اوكلت هذه المهمة للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات كون هذه الأخيرة هي المشرف حصريا على كل مراحل العملية الانتخابية من تحضير وإشراف وتنظيم وتسيير وإعلان للنتائج الانتخابية الأولية وبذلك تم وضع حد نهائي من تدخل الإدارة في العملية الانتخابية والتي طالما أتهمت بالتزوير، وهذا ما يمكن اعتباره مكسب وقيمة مضافة لإرساء نظام ديمقراطي قائم على انتخابات شفافة ونزيهة.

وفي نفس الشق المتعلق بسلطات الرقابة فقد أدرج المشرع تغييرات جوهرية في التعديل الدستوري 2020 والتي لم يتطرق لها التعديل الدستوري 2016لاسيما منها وضع استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وهذا ما أشارت إليه الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد قبل هذا التعديل ،بأن الجزائر ضمن الدول العربية التي لم تعتمد على استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد رغم انها عضوة في هذه الهيئة وطرف في اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد[2] فتنفيذ هذه الاستراتيجية لاشك أنه سيضع حد لظاهرة الفساد المستفحلة في الجزائر

4.4 في باب المؤسسات الاستشارية:

من مظاهر الدساتير الحديثة إدراج ما يعرف بالمؤسسات الاستشارية ذات الطابع الحقوقي و الاجتماعي والثقافي والعلمي في وثائقها الدستورية الجديدة كدعامة للديمقراطية وتوسيع دائرة المشاركة ولتحقيق دولة الحق والقانون[3]، وهذا ما

[1]. أحسن غربي، قراة في تشكيلة المحكمة الدستورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ،جامعة عاشور زيان الجلفة، المجلد 05 العدد 04 ،ديسمبر،2020 ص ص573-578.

[2]. الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد تم الاطلاع عليه بتاريخ :2020/12/16على الساعة 14:30 على الرابط التالي :
http://www.arabacinet.org/FINAL_MAP_MODULE/map_ar.html

[3]. نرجس طاهر، دنيا بن رمضان ،صياغة مشروع الدستور تجارب مقارنة ودروس مستفادة، ورقة بحثية أعدت في إطار مشروع دعم البناء الديمقراطي في ليبيا، المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابية ، ستوكهولم ،جوان 2013 ص370

تضمنته التعديلات الدستورية في الجزائر، ولعل القيمة المضافة في محور المجالس الاستشارية المعتمدة سابقا هو إقرار تشكيل الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات في التعديل الدستوري2020[1].

إلا أن السمة المشتركة في تلك المجالس هو تبعيتها لمؤسسة رئاسة الجمهورية سلطة تعيينها، في حين كان من الضرورة بمكان تأمين استقلالية حقيقية لتلك الهيئات على غرار قواعد تحديد تشكيلتها وشروط عضويتها وكيفية تمويلها وإعداد تقاريرها مما يسمح لها بتأدية الأدوار المنوطة بها وتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها.

5. التعديل الدستوري لسنة 2020 وأثره على عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر:

1.5. قراءة حول التعديل الدستوري لسنة 2020 وأثره على عملية الانتقال الديمقراطي:

إنه ومن خلال ما تضمنه التعديل الدستوري2020 من مواد والتزامات وأهداف ،ذلك مؤشر مهم لقياس جدية الاصلاحات السياسية المنتهجة، باعتبار أن الوثيقة الدستورية هي صمام تأمين الممارسة الديمقراطية، وهذاما جعل منها محل اهتمام كل الفواعل والقوى السياسية الفاعلة في المشهد السياسي ،وانطلاقا من أهمية المشاركة في إعداد وصياغة تلك التعديلات في مضمون الوثيقة الدستورية وجب التعرف على مدى إسهام فواعل الحقل السياسي في ذلك، من خلال تناول طبيعة المشاورات وجديتها في إثراء مسودة التعديل الدستوري المعروض للنقاش.

حيث اقتصرت المشاورات حول مناقشة مسودة التعديل على مجموعة من الاحزاب والمنظمات ،في حين أبدت العديد من القوى السياسية المعارضة والعديد من الشخصيات البارزة والناشطة في الحراك الشعبي رفضها المشاركة في هذه المشاورات والمطالبة بمؤسسات انتقالية تتولى صياغة دستور توافقي ،إلا أن الرئيس الحالي مضى في تنفيذ أجندته السياسية ،والتي كان من أولوياتها تعديل الدستور، وعلى ضوء ذلك عين لجنة خبراء في هذا الشأن ،والتي تضمن تقريرها73مقترح موزع على ستة محاور أساسية شملت توسيع دائرة الحقوق والحريات وتعزيز الفصل بين السلطات وتعزيز الدور الرقابي للبرلمان وتجسيد استقلالية القضاء وكذلك أخلقة الحياة العامة ومكافحة الفساد واستحداث السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.[2]

وكما أسلفنا الذكر فعزم الرئيس على إجراء تعديل دستوري كان استجابة لما أملته الظروف السياسية ولما شهدته الساحة السياسية من حركية ونقاشات وضغط شعبي، وهذا ما يوضح ضرورات اللجوء إلى هذا التعديل ،قصد مواكبة التحولات السياسية والمجتمعية الناتجة عن مخلفات السلطة السابقة التي أنتجت مظاهر الفساد السياسي والاقتصادي والتي خلقت احتقان شعبي تواق للتغيير مما استوجب ضرورة الانفتاح وأخلقة المجتمع حسب تعبير رئيس الجمهورية الحالي ،الذي دعى لإجراء هذا التعديل تحت مسمى الجزائر الجديدة.

---

[1]. أنظر المادة218 من التعديل الدستوري 2020.

[2] . التعديلات الدستورية في الجزائر الدوافع و السيناريوهات تم الاطلاع عليه بتاريخ :2020/12/16 على الساعة :17:32على الرابط التالي:
https://www.google.com/search?q=0https%2F%2Fwww.skynewsarabia.com%2Fmiddle-east%2F1375101-&rlz=1C1RLNS_frDZ927__928&oq=0https%2F%2Fwww.skynewsarabia.com%2Fmiddle-east%2F1375101-&aqs=chrome..69i57j69i58.231656j0j4&sourceid=chrome&ie=UTF-8

وبالعودة إلى النتائج النهائية للاقتراع الخاص بالاستفتاء الشعبي على مشروع تعديل الدستور الأخير، التي أبانت حجم العزوف الكبير للمواطن على المشاركة الانتخابية، حيث وصلت نسبة المشاركة إلى 23.84% والتي من بينها المصوتون بـ (نعم) 66.80% والمصوتون بـ (لا) 33.20%، وبذلك سجلت الجزائر أدنى مستوى للمشاركة منذ الاستقلال وهذه النسبة تحمل عدة دلالات سياسية مرتبطة بوجود اختلالات على مستوى العملية السياسية وتناقضات فكروية حول الخروج من هذا الانسداد، كما تعبر عن ضعف الرابطة السياسية بين الحاكم والمحكوم والتي تتطلب إصلاحات شاملة غير جزئية وإصلاحات عميقة غير شكلية إلا أنه وبالعودة إلى نصوص الوثيقة الدستورية نلاحظ أن المشرع وضع عدة مواد جديدة كحلول لما تمليه الظروف والتحولات ،إلا أنه ومقارنة بالعملية التي سبقت مرحلة الصياغة ، نجادل بأن تلك التعديلات لم تحظى بتوافق الفاعلين في الحقل السياسي كونها كانت مبادرات من طرف واحد والإجماع على مضامينها اتخذ صفة الشكلية، وهذا ما يوضحه حجم المعارضات لها، سواء على مستوى القوى السياسية أو الشعبية، وهذا بحد ذاته مؤشر خطير يفقد التعديل قيمته ومركزه، وفي سياق ذي صلة نجادل بأن مسألة الانتفال الديمقراطي مرهونة بمستويات التوافق ودرجة المشاركة في إعداد الدستور وإثرائه ومناقشته، باعتباره عقد قانوني وسياسي واجتماعي ناظم لكل الفواعل والعمليات والعلاقات.

وتفصيلا لذلك اعتمدنا على مجموعة من التقارير والمؤشرات التي يمكن الاستعانة بها في دراسة عملية الانتقال الديمقراطي ،من خلال تحليل وتفسير درجة التمتع بالحقوق الاساسية والحريات العامة ومدى المشاركة الفعلية للمواطنين في صنع القرار ودرجة المأسسة واستدامة الوسائل والطرق الديمقراطية المتبعة في تسيير نظام الحكم.

2.5. الانتقال الديمقراطي في الجزائر وفق بعض المؤشرات العالمية لقياس الديمقراطية:

إن عملية تقييم النظام الديمقراطي تفترض دراسة مدى تطابق الإجراءات والمحتويات والنتائج التي ، وذلك بالاعتماد على مؤشرات عديدة مثل: حكم القانون، التداول السلمي على السلطة ، نزاهة الانتخابات، التمتع بالحقوق السياسية والحريات المدنية، المساءلة والشفافية، إلى غير ذلك من المعايير.

حيث أنه وبحسب مؤشر الديمقراطية العالمي لعام 2020،الجزائر ضمن الانظمة الاستبدادية وبذلك احتلت المرتبة 115 من بين167 دولة، وترتيب الجزائر عربيا وفق نفس المؤشر المرتبة 07، حيث اعتمد هذا المؤشر على مجموعة من الوحدات

القياسية في عملية تصنيف الانظمة السياسية وترتيبها وفق(العملية الانتخابية، عمل الحكومة، المشاركة السياسية، الثقافة السياسية، الحقوق المدنية)[1]

وكذلك تقرير دار الحرية (freedomhouse) لعام2020، الجزائر حسب هذا المؤشر تم تصنيفها ضمن الدول الغير حرة ،حيث أحتلت الجزائر المرتبة 34 عالميا من بين 100 دولة غير حرة و07 عربيا، علما ان هذا المؤشر يعتمد في تصنيفه على مقياس الحرية حسب (درجة التمتع بالحقوق السياسية والحريات المدنية).[2]

وحسب مؤشر مدركات الفساد لعام 2020 الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، الجزائر حسب هذا المؤشر تم تصنيفها ضمن الدول أكثر فسادا (درجة 36)، المرتبة 104من بين 180دولة خاضعة لهاته الدراسة.[3]

مما سبق يتضح لنا أن الإرهاصات الأخيرة للتحولات السياسية والاجتماعية (الحراك الشعبي) في الجزائر ،كانت بحق فرصة سانحة لإعادة النظر في الوثيقة الدستورية بما يتوافق مع حجم التغييرات الكبرى في الفضاء السياسي والاجتماعي، إلا أن معضلة التناقضات في التجربة الديمقراطية الجزائرية الناتجة عن غياب ثقافة المشاركة وعدم قبول الأخر، سواء على مستوى السلطة أو النخب السياسية والشعب، إضافة إلى عدم بلوغ درجة التوافق حول قواعد اللعبة السياسية وأبجديات الهوية المشتركة ، فهذا كله جعل من مسألة الانتفال الديمقراطي الحقيقي مؤجلة إلى حين.

3.5 التعديل الدستوري بين حتمية الإنتقال الديمقراطي وضرورة تحقيق الاستقرار للنظام السياسي:

تسعى جميع الانظمة السياسة لبلوغ درجة عالية من تحقيق الاستقرار السياسي ،ولعل اهم الاليات المستخدمة في ذلك وضع اطار دستوري وقانوني ملائم لمقتضيات التحولات والتغييرات الحاصلة على مستوى البيئة الداخلية والخارجية .

فالتعديل الدستوي لسنة 2020جاء كنتيجة حتمية لمعالجة مجمل الاختلالات السابقة التي عاشها النظام السياسي والتي تسببت في اضطراب سياسي واجتماعي،تبلور في قيام حراك شعبي ،حمل عدة شعارات سياسية واجتماعية ،لعل اهمها تغيير نظام الحكم .

ومن خلال ماأفرزه الواقع السياسي،نلاحظ أن التعديل الاخير مثله مثل أغلب التعديلات الدستورية السابقة والتي جاءت كأرضية لتسوية الصراعات حول إدارة الحكم،وهذا مايمكن إعتباره بالأساس الباعث الحقيقي لأغلب تلك التعديلات وجوهرها الحقيقي[4]

---

[1] . Democrcy index2020 ,the economist intelligence unit limited,London,2020,p11

[2]. فريدوم هاوس تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/12/18على الساعة 18:50،على الرابط التالي https://freedomhouse.org/country/algeria/freedom -world/2020

[3]. تقرير منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد 2020، برلين، ص03 .

[4]عبد الكريم مختاري ،التعديلات الدستوية في الجزائر،وصفات علاجية لازمات سياسية ،مداخلة القيت في ملتقى التعديلات الدستورية في الدول العربية على ضوء المتغيرات الدولية الراهنة،-حالة الجزائر- ،يومي 17،18ديسمبر2016 ،كلية الحقوق ،جامعة الشلف .

وعلى ضوء ذلك يمكن أن نجادل بفرضية إستمرار منطق اقرار التعديل الدستوري على هامش بروز أزمات سياسية تعرقل إستمرار عمل النظام السياسي،في حين أن هذا الاخير يسعى إلى التكيف وتحقيق سبل الاستمرار والاستقرار لمؤسساته القائمة وإضفاء الشرعية لها .

وفي سياق ذي صلة وكنتيجة لتأكل شرعية النظام وتزايد مشاكله الداخلية يمكن اعتبار التعديل الدستوري في الجزائر كالية لتحقيق إستقرار النظام السياسي على حساب تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي يراعي منطق التوافقات بين الفواعل السياسين المتنافسين على الحكم بصورة ديمقراطية .

وترتيبا لذلك يمكن إعتبار التعديل الدستوري لسنة 2020،تعديلا مهما خاصة حين العودة للسياقات والظروف الاستثنائية التي جاء فيها والطريقة التي مرر بها والنصوص المستحدثة التي أتى بها ، التي عالجت الكثير من الاختلالات والقضايا المطروحة أمام النظام السياسي ، حيث ان هذا التعديل يدخل ضمن المكاسب والترتيبات الضرورية لاستكمال البناء الديمقراطي ، الذي يتطلب العديد من الاجراءات والاصلاحات الشاملة والعميقة المتواصلة .

6. خاتمة:

الملاحظ أن المراجعة الدستورية الاخيرة مقارنة بما سبق من التعديلات ،قد شكلت لبنة في التوجه لإقامة نظام حكم ديمقراطي من خلال ما تم إقراره من مواد دستورية ضامنة لحقوق الانسان وتفعيل المشاركة السياسية ،إلا ان الجزائر لم تخرج عن التبعية للمسلك سواء على المستوى الشكلي أو الإجرائي ،بغض النظر على الظروف والاسباب المنشأة لهذا التعديل ،وان ما تم صياغته من مضامين فهو يعبر بحق على استمرارية السلطة الحاكمة على البقاء،دونما ملاحظة مشاركة فعلية لباقي الفواعل في العملية السياسية، وهذا بحد ذاته منطلق غير سليم لإجراء هذا التعديل ،والذي يفترض أن يكون دستور توافقي وفق إجراءات تضمن توسيع مشاركة الأحزاب وقوى المعارضة وفواعل المجتمع المدني في إثرائه ومناقشته ،ولعل نتائج الاستفتاء على هذا التعديل لدليل على قصور في الإجراءات المنتهجة .

وكاستقراء أولي يمكن اعتبار التعديل الدستوري لسنة 2020 ما هو إلا إعادة تغيير في موازين القوة وفقط،وأن التغييرات المستحدثة كانت بهدف السيطرة على المشاركة والتوزيع السلطوي للقيم وفق قواعد اللعبة السياسية التي فرضتها ظروف البيئة الداخلية والخارجية،دون الاهتمام بوضع ضمانات حقيقية لتمثيل الأغلبية الشعبية الطامحة بفسح المجال أمامها وهذا طبعا ما يؤثر على عملية الانتفال الديمقراطي التي تستند أصلا إلى إرادة الشعب بوصفه مصدر كل سلطة في الدولة.

إذن ومن أجل استكمال مسار مشروع الانتفال وفق المقاربة الدستورية،وجب الخروج من دائرة التعديل الجزئي أحادي الجانب،المرهون بالطابع الأزموي الطارئ والانسداد السياسي الحاصل ،إلى الاعتماد على مقاربة شاملة توافقية تقوم على حسن استقراء الحاضر والتنبؤ السليم بالمستقبل،قصداستيعاب التحولات الأنية والمحتملة والانسدادات الواقعة والمفترضة بما يخدم المصلحة الوطنية وتثبيت نظام حكم ديمقراطي.

7. قائمة المراجع:

[1] . عماد الفقي، **الدستور، الحالة المصرية**، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مصر،2012، ص13

[2] .Dictionnaire LAROUSSE, 2 édition, France: Maury-Eurolivre, Manchecourt, Mai 2001, p 89.

[3]. قاموس ويبستر تم الإطلاع عليه بتاريخ :2020/12/18على الساعة 21:10 على الرابط التالي :
https://www.merriam-webster.com/dictionary/constitution

[4] . نفيسة بختي ،**التعديلات الدستورية في الوطن العربي بين العوائق والحلول** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتواره في القانون العام :2015-2016،جامعة تلمسان، ص28.

[5]. بوزيان عليان ، **الهندسة الدستورية الحديثة،دراسة تطبيقية على الدستور الجزائري**،مجلة القانون جامعة غليزان ،(الجزائر)،العدد 06،جوان2012،ص 23.

[6]. أمين شريط، **الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2007 ،ص128

[7]. فاتح النور رحموني، **مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي**، مداخلة في الملتقى الوطني اشكاليات المأسسة وآفاق الانتقال الديمقراطي في شمال افريقيا 08ديسمبر2020،جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ،ص29

[8]. حسنين توفيق إبراهيم، الإنتقال الديمقراطي إطار نظري،مركز الجزيرة للدراسات تم الاطلاع عليه بتاريخ :2021/08/29على الساعة، الرابط التالي
12:45:
https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html

[9]. آمنة بوعلام ، علام ساجي ،**العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي** ، مداخلة في الملتقى الوطني اشكاليات المأسسة وآفاق الانتقال الديمقراطي في شمال افريقيا ،08ديسمبر2020،جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ،ص68

[1]

[10]. عبد الله هوادف، **مسودة التعديل الدستوري في الجزائر سياقاته وانعكاساته على المشهد السياسي** ،تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة ، يونيو 2020، ص03.

[11]. ياسين عبد الرحمن، **الانتماء للهوية والإصلاح الدستوري في الجزائر، توفيق الإيديولوجيات لتحقيق الانتقال السلمي**، مبادرة الإصلاح العربي 28 أكتوبر2020، ص07

[12]. أنظر المواد 52،54،58،59 من التعديل الدستوري 2020.

[13]. تقرير صندوق النقد العربي، أفريل 2019 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021/12/16على الساعة: 20:50 على الرابط التالي:
https://www.amf.org.ae/sites/default/files:

[14]. ساست بوست 06 أسباب تخيف الجزائريين من عام 2018 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/12/16 على الساعة 21:00 على الرابط التالي :

https://www.sasapost.com/this-is-what-the-algerians-expect-in-2018

[15]. عبد الله هوادف،مرجع سابق ،ص03.

[16]. موقع الجزيرة نات تم الاطلاع عليه بتاريخ :2021/12/16 على الساعة 22:22 على الرابط التالي:

https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/4/16

[17]. أنظر المادة 223 من التعديل الدستوري لسنة2020.

[18]. ياسين عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 08.

[19]. أنظر المواد 52،54،58،59 من التعديل الدستوري 2020.

[20]. أنظر خطاب رئيس الجمهورية جريدة الشرق الاوسط (جريدة العربية الدولية)، شوهد بتاريخ :2022/01/25 على الساعة 13:47 على الرابط التالي:

https://aawsat.com/home/article/2043666/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D8%AF-%D8%A8%D9%80%C2%AB%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%B9%D8%A9%C2%BB-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%81%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B5%D9%8A%D8%A8

[21]. تقرير رقم 01، الجزائر 2019 من الحراك إلى الإنتخابات ،وحدة الدراسات السياسية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات فيفري 2020 ص31.

[22]. أنظر المادة 103،104،105 من التعديل الدستوري 2020

[23]. انظر المادة 142 من التعديل الدستوري 2020.

[24]. أنظر المادة ،176 من التعديل الدستوري 2020.

[25]. أنظر المادة ،172 من التعديل الدستوري 2020.

[26]. أحسن غربي، قراة في تشكيلة المحكمة الدستورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ،جامعة عاشور زيان الجلفة، المجلد 05 العدد 04 ،ديسمبر،2020 ص ص573-578.

[27]. الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد تم الاطلاع عليه بتاريخ :2021/12/16على الساعة 14:30 على الرابط التالي :

http://www.arabacinet.org/FINAL_MAP_MODULE/map_ar.html

[28]. نرجس طاهر، دنيا بن رمضان ،صياغة مشروع الدستور تجارب مقارنة ودروس مستفادة، ورقة بحثية أعدت في إطار مشروع دعم البناء الديمقراطي في ليبيا، المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابية ، ستوكهولم ،جوان 2013 ص370

[29]. أنظر المادة218 من التعديل الدستوري 2020.

[30] . التعديلات الدستورية في الجزائر الدوافع و السيناريوهات تم الاطلاع عليه بتاريخ :2021/12/16 على الساعة :17:32على الرابط التالي:

https://www.google.com/search?q=0https%2F%2Fwww.skynewsarabia.com%2Fmiddle-east%2F1375101-&rlz=1C1RLNS_frDZ927__928&oq=0https%2F%2Fwww.skynewsarabia.com%2Fmiddle-east%2F1375101-&aqs=chrome..69i57j69i58.231656j0j4&sourceid=chrome&ie=UTF-8

[31]. النص الكامل للمقابلة الصحفية التي أجراها الرئيس تبون مع مجموعة وسائل الإعلامية الوطني والتي تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/12/16:

على الساعة 17:25. على الرابط التالي:

https://aawsat.com/home/article/2043666/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D8%AF-%D8%A8%D9%80%C2%AB%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%B9%D8%A9%C2%BB-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%81%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B5%D9%8A%D8%A8

[32]. Democrcy index2020 ,the economist intelligence unit limited,London,2020,p11

[33].فريدوم هاوس تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/12/18على الساعة 18:50،على الرابط التالي

https://freedomhouse.org/country/algeria/freedom -world/2020

[34]. تقرير منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد 2020، برلين، ص03 .

[35].عبد الكريم مختاري،**التعديلات الدستوية في الجزائر،وصفات علاجية لازمات سياسية**،مداخلة القيت في ملتقى التعديلات الدستورية في الدول العربية على ضوء المتغيرات الدولية الراهنة،-حالة الجزائر- ،يومي 17،18ديسمبر2016 ،كلية الحقوق ،جامعة الشلف .